

عنوان التقرير
أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/
مشعل هطيل العنزي

إشراف/
د. الفیصل عبد الحمید
د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة: الإطار المفاهيمي والأهمية لأخلاقيات البحث العلمي

مدخل تاريخي وفلسفي للبحث العلمي

لم يكن العلم يوماً مجرد عملية آلية لجمع البيانات واستخراج النتائج؛ بل هو في جوهره نشاط إنساني واجتماعي عميق يسعى إلى كشف الحقائق وفهم الظواهر المحيطة بنا. ومع تطور المنهج العلمي عبر العصور، برزت حاجة ماسة لضبط هذه الممارسة بضوابط تحمي الإنسان والمجتمع والبيئة من أي تجاوزات قد ترتكب باسم "التقدم العلمي". إن التاريخ الأكاديمي والطبي يحمل في طياته دروساً قاسية حول ما يمكن أن يحدث عندما يتجرد العلم من بوصلته الأخلاقية. فمن تجارب الحرب العالمية الثانية، مروراً بتجربة "توسكيجي" (Tuskegee) الشهيرة للزهري، وصولاً إلى التجاوزات المعاصرة في أبحاث البيانات الضخمة (Big Data) والتعديل الجيني، تشكلت قناعة راسخة لدى المجتمع العلمي الدولي بأن الغاية لا تبرر الوسيلة في البحث العلمي.

من هذا المنطلق، لم تعد الأخلاقيات مجرد "مثل عليا" أو إرشادات اختيارية، بل تحولت إلى بنية تحتية تشريعية وفلسفية لا يمكن لأي عمل أكاديمي أن يكتسب شرعيته بدونها. وفي مرحلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، ينتقل الطالب من مرحلة استهلاك المعرفة إلى إنتاجها؛ وهنا يصبح فهم وتطبيق أخلاقيات البحث العلمي ضرورة ملحة، ليس فقط لتلبية متطلبات التخرج، بل لتشكيل هوية الباحث الأكاديمي النزيه الذي يسهم في بناء صرح المعرفة الموثوقة.

تعريف أخلاقيات البحث العلمي (Scientific Research Ethics)

لتأسيس فهم دقيق لمصطلح "أخلاقيات البحث العلمي"، يجب تفكيكه إلى أبعاده المفاهيمية وفقاً للأدبيات الأكاديمية المتخصصة. لغوياً، ترتبط الأخلاق بالسجايا والطبائع وقواعد السلوك. أما اصطلاحاً في السياق الأكاديمي، فقد تعددت التعريفات التي قدمها الفلاسفة ومنظرو المناهج العلمية، إلا أنها تتفق جميعاً في الجوهر.

يعرفها ديفيد ريزنيك (Resnik, 2015)، وهو أحد أبرز فلاسفة أخلاقيات العلم، بأنها: "مجموعة من المبادئ والقواعد والمقاييس السلوكية التي تميز بين السلوك المقبول وغير المقبول في الممارسة البحثية، وتهدف إلى توجيه الباحثين نحو اتخاذ قرارات صحيحة عند مواجهة معضلات أخلاقية أثناء التخطيط للبحث أو إجرائه أو نشر نتائجه". هذا التعريف يشير بوضوح إلى أن الأخلاقيات هي أداة تمييز (معيارية) وليست مجرد توصيف.

من جهة أخرى، تُعرّف الجمعية الأمريكية لعلم النفس (American Psychological Association, 2020) [APA] أخلاقيات البحث في دليلها المرجعي بأنها: "نسق من المعايير المهنية الصارمة التي تضمن حماية رفاهية وحقوق المشاركين في الدراسات، وتكفل النزاهة الفكرية في التقرير عن النتائج، وتحظر أي شكل من أشكال الخداع أو الإضرار أو الانتحال العلمي". يركز هذا التعريف على بُعدين أساسيين: حماية العنصر البشري (المشاركين)، وحماية النزاهة الفكرية (المعرفة).

ويضيف شامو وريزنيك (Shamoo & Resnik, 2015) في كتابهما المرجعي تعريفاً مؤسسياً يرى أن أخلاقيات البحث هي: "التطبيق العملي للقواعد الأخلاقية التي تعزز أهداف البحث، مثل المعرفة والحقيقة وتجنب الأخطاء، وهي المعايير التي تضمن مساءلة الباحثين أمام الجمهور والمؤسسات الممولة، وتبني الدعم المجتمعي للبحث العلمي."

وفي السياق العربي، عرّفها بعض الباحثين (مثل: العيسوي، 2018) بأنها: "الرقابة الذاتية والمهنية التي تحكم علاقة الباحث بموضوع دراسته، وبأفراد عينته، وبمجتمعه العلمي، والتي تتطلب التزامه المطلق بالأمانة العلمية، والصدق، والموضوعية، بعيداً عن التحيز أو التزوير."

من خلال استقراء هذه التعريفات الأكاديمية الموثقة، يمكن استخلاص أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد قائمة من الممنوعات (ما لا يجب فعله)، بل هي منهج حياة أكاديمي (ما يجب التحلي به). إنها الإطار الذي يضمن أن عملية إنتاج المعرفة تتم بنزاهة، وشفافية، واحترام لكرامة الإنسان، وحفظ لحقوق الملكية الفكرية للآخرين.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي في العمل الأكاديمي

إن التزام الباحث لاسيما في مرحلة الماجستير بأخلاقيات البحث العلمي ليس ترفاً فكرياً، بل هو ركن أساسي لا يقل أهمية عن صحة التصميم المنهجي أو دقة التحليل الإحصائي. تنتشعب أهمية هذه الأخلاقيات لتشمل عدة أبعاد مترابطة: البعد المتعلق بالباحث نفسه، والبعد المؤسسي، والبعد المعرفي، والبعد المجتمعي. ويمكن تفصيل هذه الأهمية في النقاط المعقدة التالية:

أولاً: تعزيز الأهداف الجوهرية للعلم (المعرفة والحقيقة) الهدف الأساسي لأي بحث علمي هو الوصول إلى الحقيقة وتوسيع دائرة المعرفة البشرية. الأخلاقيات العلمية، مثل تحريم اختلاق البيانات (Fabrication) أو تزويرها (Falsification)، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بضمان دقة وصحة المعرفة المنتجة. عندما يلتزم الباحث بالأمانة في تسجيل استجابات المشاركين كما هي، حتى وإن تعارضت مع فرضياته المسبقة، فإنه يضمن عدم تضليل المجتمع الأكاديمي. إن أي تلاعب في البيانات لا يمثل مجرد سقوط أخلاقي، بل هو تدمير لجوهر العلم الذي يُبنى تراكمياً؛ فبحث واحد مبني على بيانات مزورة قد يؤدي إلى تضليل عشرات الباحثين الذين سيبنيون دراساتهم المستقبلية على تلك النتائج الخاطئة (Bryman, 2016).

ثانياً: بناء الثقة التعاونية بين الباحثين والمجتمع الأكاديمي العمل الأكاديمي الحديث نادراً ما يتم في عزلة؛ فهو يعتمد بشكل كبير على التعاون وتبادل الأفكار والبيانات بين الباحثين والمؤسسات. هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الأكاديمية لا يمكن أن تستدام دون وجود ثقة متبادلة. الأخلاقيات البحثية، وخاصة تلك المتعلقة بتوزيع حقوق التأليف والإشراف، واحترام الملكية الفكرية، وتجنب الانتحال (Plagiarism)، هي الضامن الوحيد لبيئة عمل تعاونية صحية. عندما يثق الباحثون بأن جهودهم سيتم الاعتراف بها بشكل عادل وأن أفكارهم لن تُسرق، فإنهم يصبحون أكثر استعداداً لمشاركة المعرفة، مما يسرّع من عجلة التقدم العلمي.

ثانياً: ضمان المساءلة الأكاديمية والشفافية الأبحاث العلمية غالباً ما تُمول من جهات حكومية أو مؤسسات خاصة، أو حتى تُدعم من قبل الجامعات من خلال توفير الموارد اللوجستية والبشرية. الالتزام بمعايير أخلاقيات البحث يضمن قدرة المؤسسات والجمهور العام على مساءلة الباحثين. اللوائح الأخلاقية تفرض على الباحثين الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح (Conflict of Interest) على سبيل المثال، إذا كان الباحث يدرس فعالية دواء وتلقى تمويلاً من الشركة المصنعة لهذا الدواء، فإن الشفافية الأخلاقية تحتم عليه الإعلان عن ذلك. هذا الإفصاح يتيح لقراء البحث تقييم النتائج بموضوعية، ويحمي المؤسسة الأكاديمية من فضائح التواطؤ، مما يحافظ على استقلالية ونزاهة الحرم الجامعي (Resnik, 2015).

رابعاً: حماية حقوق المشاركين في البحث (Human Subjects Protection) وهي ربما الجانب الأكثر حساسية وبروزاً في أخلاقيات البحث العلمي، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والطبية.

لا يمكن اختزال البشر في كونهم مجرد "أدوات" أو "بيانات" لخدمة الباحث للحصول على درجته العلمية. تفرض الأخلاقيات الأكاديمية احترام الكرامة الإنسانية والاستقلالية وحفظ الخصوصية. يتجلى ذلك من خلال مبادئ مثل "الموافقة المستنيرة" (Informed Consent)، التي تفرض على الباحث تقديم شرح وافٍ وصادق للمشاركين حول أهداف الدراسة، وما سيُطلب منهم، والمخاطر المحتملة (إن وجدت)، وحقوقهم المطلق في الانسحاب في أي وقت دون أي عواقب سلبية. كما تتجلى الأهمية في حماية سرية بياناتهم وعدم الإفصاح عن هوياتهم (Anonymity and Confidentiality)، مما يحميهم من الوصمة الاجتماعية، أو التمييز الوظيفي، أو أي ضرر نفسي أو مادي قد يلحق بهم جراء المشاركة (Creswell, 2014).

خامساً: بناء ثقة الجمهور في مخرجات العلم في عصرنا الحالي المليء بالمعلومات المضللة، أصبحت ثقة الجمهور في نتائج البحث العلمي مهددة. إذا شعر المجتمع أن الأبحاث الأكاديمية تُجرى بشكل غير أخلاقي، أو تنتهك حقوق الأفراد، أو تخضع لأجندات مخفية، فإنه سيفقد الثقة في العلم ككل. هذا الانعدام في الثقة له عواقب كارثية؛ فقد يمتنع الناس عن المشاركة في الدراسات المستقبلية، أو يرفضون الالتزام بالتوصيات الصحية أو الاجتماعية الناتجة عن هذه الأبحاث. لذا، فإن ممارسة الباحثين لأخلاقيات صارمة هو خط الدفاع الأول للحفاظ على مكانة العلم في المجتمع بوصفه المصدر الأكثر موثوقية للمعرفة.

سادساً: التقييم الأكاديمي والجودة في سياق الدراسات العليا لطلاب الماجستير، تمثل أخلاقيات البحث معياراً رئيسياً لتقييم مدى نضج الطالب أكاديمياً. اللجان المناقشة للرسائل العلمية لا تقيم فقط مدى جودة التحليل الإحصائي أو بلاغة الكتابة، بل تقيم بشكل حاسم مدى التزام الطالب بالأمانة العلمية في النقل (والاقتباس) وفق أدلة التوثيق المعتمدة مثل (APA)، ومدى حرصه على حماية عينته وتوثيق إجراءات لجان الأخلاقيات (IRB). التزام الطالب بهذه المعايير يرفع من جودة رسالته ويجعلها صالحة للنشر في المجالات العلمية المحكمة التي تضع شروطاً أخلاقية صارمة لقبول الأبحاث.

الفجوة بين التنظير والتطبيق في الأخلاقيات البحثية

رغم وضوح المبادئ الأخلاقية على المستوى النظري، إلا أن تطبيقها في الواقع العملي للبحث العلمي يكتنفه العديد من التحديات والمعضلات (Ethical Dilemmas). غالباً ما يجد طالب الماجستير نفسه ممزقاً بين ضغوط الوقت، ورغبته في إنجاز الرسالة، وصعوبة الوصول إلى العينات، مما قد يوقعه في منزلقات أخلاقية، أحياناً عن غير قصد.

على سبيل المثال، قد يواجه الباحث تحدياً في الحصول على معدلات استجابة عالية للاستبانات، مما قد يغريه بالضغط على المشاركين، وهو ما ينتهك مبدأ الطوعية. أو قد يجد أن بياناته الحقيقية لا تثبت الفرضية التي بنى عليها بحثه، فيتعرض لضغط نفسي قد يدفعه للتلاعب الإحصائي (P-hacking) لإظهار دلالة إحصائية وهمية. من هنا تأتي ضرورة هذا التقرير، الذي لا يسعى فقط إلى سرد النظريات الأخلاقية، بل إلى تدريب عقل الباحث على التفكير النقدي الأخلاقي، وكيفية التنقل الآمن وسط هذه المعضلات والموازنة بين مصلحة البحث وحقوق الأفراد، وتغليب النزاهة في أصعب اللحظات.

أهداف التقرير

بناءً على ما تقدم من تأصيل تاريخي ومفاهيمي يبرز خطورة وأهمية الجانب الأخلاقي في عملية إنتاج المعرفة، يأتي هذا التقرير كمتطلب أكاديمي أساسي لترسيخ الوعي الأخلاقي لدى طالب الماجستير. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا التقرير في المحاور الآتية:

1. **الاستيعاب المفاهيمي العميق:** تمكين الطالب من فهم المبادئ الفلسفية والتطبيقية لأخلاقيات البحث العلمي، والانتقال من مرحلة الحفظ النظري لهذه المبادئ (كالأمانة، والموضوعية، والسرية) إلى مرحلة الاستيعاب التحليلي لمقاصدها.

2. **التعرف على الممارسات غير الأخلاقية وتجنبها:** تحليل أبرز القضايا والانتهاكات الأخلاقية المعاصرة (مثل الانتحال العلمي بجميع أشكاله، تزوير البيانات، التحيز، وتضارب المصالح)، مع استعراض أمثلة واقعية وافترضية توضح كيفية وقوع الباحثين في هذه الأخطاء وسبل تفاديها، مما يشكل حصانة ذاتية للطالب في مسيرته.

3. **فهم الأطر التنظيمية والمؤسسية:** إبراز دور المؤسسات الرقابية، وتحديدًا لجان المراجعة الأخلاقية (IRB)، والتعرف على المعايير الدولية واللوائح الجامعية) مثل دليل (APA) التي تضبط إيقاع العمل الأكاديمي، وكيفية التعامل معها للحصول على الموافقات اللازمة قبل البدء بالعمل الميداني.

4. **التطبيق العملي والمحاكاة:** وهو الهدف الجوهرى والأسمى لهذا التقرير؛ إذ يسعى إلى نقل الطالب من حيز التنظير المجرد إلى حيز الممارسة الميدانية. سيقوم التقرير بتسليط الضوء على موضوع البحث الفعلي الذي يعمل عليه الطالب (أو موضوع افتراضي مقترح)، ليتم تشريح خطوات تنفيذه وفقاً لعدسة أخلاقية. سيُطلب من الطالب تصميم خطة أخلاقية متكاملة لبحثه، تشمل صياغة نموذج الموافقة المستنيرة، ووضع بروتوكولات صارمة لحماية سرية البيانات، وتوقع المخاطر المحتملة على العينة ووضع خطط استباقية للتخفيف منها.

5. **تنمية الحس النقدي والمسؤولية المجتمعية:** غرس الشعور بالمسؤولية لدى الطالب بأنه ليس مجرد باحث عن درجة علمية، بل هو مؤتمن على المعرفة، وعلى سلامة الأفراد الذين وثقوا به ومنحوه وقتهم وبياناتهم، مما يسهم في إعداد باحثين قادرين على إجراء بحوث ترتقي بالمجتمع وتحفظ حقوقه.

إن أخلاقيات البحث العلمي تمثل العقد الاجتماعي غير المكتوب بين الباحث والمجتمع، والبوصلة التي تمنع انحراف العلم عن غاياته النبيلة. ومن خلال الفصول والأقسام القادمة من هذا التقرير، سيتم تفكيك كل مبدأ من المبادئ الأخلاقية، وكل قضية من قضايا سوء السلوك الأكاديمي، مع ربطها بشكل وثيق ومباشر بالبحث الميداني، لنخرج بتصور عملي شامل يحصن العمل الأكاديمي من أي شائبة، ويضمن خروجه للمجتمع العلمي بأعلى درجات الموثوقية والرصانة.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من كونها الدرع الواقي الذي يحمي مسيرة العلم من الانحراف عن مسارها الصحيح المتمثل في خدمة البشرية واكتشاف الحقائق. إن الالتزام بهذه الأخلاقيات يعد ضرورة حتمية لضمان جودة البحث ومصداقيته؛ فالنتائج التي يتم التوصل إليها عبر طرق ملتوية أو استغلالية تفقد قيمتها العلمية والمجتمعية على حد سواء. وترتبط الأخلاقيات ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بموثوقية البحث العلمي، حيث يمثل العلم بناءً تراكمياً يعتمد فيه كل باحث على مخرجات من سبقوه. فإذا تخللت هذه السلسلة أبحاث تفتقر إلى النزاهة أو تعتمد على بيانات مزيفة، فإن الهيكل المعرفي بأكمله يتعرض للانحيار، مما يؤدي إلى تضليل الباحثين وصناع القرار والمجتمع.

علاوة على ذلك، تلعب الأخلاقيات دوراً مفصلياً في حماية المجتمع وأفراد العينة من أي استغلال جسدي أو نفسي. فالمجتمع يمنح ثقته للباحثين والمؤسسات الأكاديمية بناءً على افتراض ضمني بأنهم يعملون وفق معايير أخلاقية صارمة. وعندما يلتزم الباحث بهذه المعايير، فإنه لا يحمي بحثه من الرفض الأكاديمي فحسب، بل يساهم في تعزيز ثقة الجمهور بالعلم، مما يشجع الأفراد على المشاركة الإيجابية في الدراسات المستقبلية، ويضمن توجيه المخرجات العلمية لخدمة الصالح العام بعيداً عن المصالح الشخصية الضيقة.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند الممارسة البحثية الرصينة إلى منظومة متكاملة من المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تتجسد في سلوك الباحث طوال مراحل عمله. يبرز في مقدمة هذه المبادئ مبدأ الأمانة العلمية، والذي يُقصد به الصدق التام والشفافية المطلقة في نقل أفكار الآخرين، وعرض البيانات، ونسبة الفضل لأصحابه. ويمكن توضيح ذلك من خلال مثال قيام الباحث باقتباس فقرة من كتاب معين، والتزامه بوضعها بين علامتي تنصيص مع ذكر اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة، وعدم الإيحاء بأنها من بنات أفكاره.

وينتظم مع الأمانة مبدأ النزاهة، الذي يشير إلى اتساق الباحث مع قيمه المهنية، والتزامه بالوعد والاتفاقيات التي يبرمها مع المشاركين أو الجهات الداعمة. ومثال ذلك أن يتعهد الباحث بتزويد مديري المدارس التي أجرى فيها دراسته بنسخة من النتائج النهائية والتوصيات، ويقوم بالفعل بالوفاء بهذا العهد فور الانتهاء من مناقشة رسالته. ويتصل بذلك ارتباطاً وثيقاً مبدأ الموضوعية، الذي يعني تجرد الباحث من أهوائه وميوله الشخصية وتحيزاته المسبقة عند تصميم أدوات البحث أو تحليل البيانات وتفسيرها. ويتجلى هذا المبدأ عندما تظهر نتائج التحليل الإحصائي تعارضاً مع الفرضية الأساسية التي تبناها الباحث، فيقوم بعرضها كما هي بشفافية، دون أن يحاول التلاعب بالأرقام لتتوافق مع ما كان يتوقعه.

أما فيما يتعلق بالتعامل مع العنصر البشري، فيأتي مبدأ السرية كركيزة أساسية لحماية خصوصية الأفراد. ويعني هذا المبدأ التزام الباحث بعدم الإفصاح عن هوية المشاركين أو ربط استجاباتهم ببياناتهم الشخصية بأي شكل يعرضهم للحرَج أو الضرر. ويمكن ضرب مثال بباحث يجمع بيانات حساسة حول الخلافات الأسرية، فيقوم بإعطاء كل استبانة رمزاً رقمياً بدلاً من اسم المشارك، ويحفظ البيانات في ملف إلكتروني محمي بكلمة مرور. ولا يقل مبدأ الموافقة المستنيرة أهمية عن السرية، حيث يُلزم الباحث بضرورة إعلام المشارك بكافة تفاصيل الدراسة وأهدافها والمخاطر المحتملة بشكل مبسط ومفهوم، مع منحه الحرية المطلقة في القبول أو الرفض. ومثال ذلك تقديم استمارة مطبوعة للمريض قبل إجراء مقابلة معه، تشرح له أن التسجيل الصوتي سيستخدم لأغراض البحث فقط، وأن له الحق الكامل في إيقاف المقابلة في أي لحظة دون أن يؤثر ذلك على مستوى الرعاية الطبية التي يتلقاها.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

في مقابل المبادئ الأخلاقية التي توجه العمل الأكاديمي، تبرز مجموعة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي قد تعصف بقيمة البحث وتعرض الباحث للمساءلة. لعل أشدها فداحة هو قضية الانتحال العلمي، وهي عملية سطو فكري تتمثل في استخدام الباحث لألفاظ أو أفكار أو بيانات تعود لأشخاص آخرين وتقديمها على أنها عمله الأصلي دون إشارة مرجعية صحيحة. ومثال ذلك قيام طالب ماجستير بترجمة فصل كامل من دراسة أجنبية وإدراجه في الإطار النظري لرسالته مدعياً أنه هو من صاغ هذا المحتوى.

ومن المشكلات المدمرة لموثوقية العلم أيضاً، نجد قضية تزوير واختلاق البيانات، حيث يعتمد الباحث إلى التلاعب بالنتائج الحقيقية وتغييرها، أو حتى ابتكار أرقام واستجابات وهمية من الأساس لتمرير بحثه. ويظهر ذلك جلياً في حالة باحث يجد صعوبة في الوصول إلى العدد المطلوب من عينة الدراسة، فيقوم بتعبئة عشرات الاستبانات بنفسه لزيادة حجم العينة واستيفاء الشروط الإحصائية. وتتوازي مع هذه المشكلة قضية التحيز، التي تعكس تدخلاً متعمداً أو غير متعمد من الباحث لتوجيه مسار الدراسة نحو نتيجة محددة سلفاً. ومثال ذلك قيام باحث يعتقد مسبقاً بضعف أداء الموظفين مقارنة بالموظفين، بصياغة أسئلة المقابلة بطريقة استدرجية وإيحائية تدفع أفراد العينة لتقديم إجابات تؤكد هذا الاعتقاد.

وتبرز قضية انتهاك الخصوصية كأحد أهم التجاوزات التي تضر بالبشر، وتحدث عندما يتدخل الباحث في مساحات شخصية لا علاقة لها بأهداف البحث، أو يفشل في إخفاء هوية المشاركين عند النشر. ومثال ذلك قيام باحث اجتماعي بدراسة ظاهرة التعاطي في منطقة معينة، ونشره لقصص حالات تفصيلية تتضمن مهن المتعاطين وأعمارهم وأوصاف أحيائهم السكنية الدقيقة، مما يجعل التعرف عليهم أمراً سهلاً من قبل محيطهم. وأخيراً، يواجه الباحثون معضلة تضارب المصالح، والتي تنشأ عندما تتداخل أهداف البحث العلمي الموضوعية مع مصالح الباحث الشخصية، سواء كانت مالية أو مهنية. ويتضح ذلك عندما يجري باحث في كلية الزراعة دراسة تثبت كفاءة مبيد حشري معين في القضاء على الآفات، بينما يغفل عن الإفصاح للمجلة العلمية بأنه يتقاضى راتباً استشارياً من الشركة المنتجة لهذا المبيد.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لضمان انتقال المبادئ الأخلاقية من حيز التنظير إلى حيز التطبيق الإلزامي، برزت الحاجة الماسة لتأسيس قواعد ولوائح مؤسسية ودولية تنظم العملية البحثية وتحكم إيقاعها. على المستوى المؤسسي، تلعب لجان أخلاقيات البحث (IRB) دوراً رقابياً استباقياً وحاسماً؛ فهي لجان مستقلة تتشكل داخل الجامعات والمراكز البحثية، وتأخذ على عاتقها مسؤولية الفحص الدقيق للمقترحات البحثية قبل السماح للباحثين بالبدء في جمع البيانات. وتقوم هذه اللجان بتقييم المنهجية وأدوات الدراسة لضمان توازنها، والتأكد من وجود آليات واضحة لحماية المشاركين البشريين من أي ضرر محتمل، ورفض أو تعديل أي بحث لا يستوفي هذه المعايير.

وعلى المستوى الدولي والمظهري، تبرز معايير أدلة النشر العالمية، وفي مقدمتها دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)، كمرجعية أساسية تضبط السلوك الأكاديمي. لا تقتصر أهمية هذا الدليل على توحيد هوامش التنسيق وطرق توثيق المراجع لحماية حقوق الملكية الفكرية وتجنب الانتحال، بل تمتد لتشمل فصولاً كاملة تضع محددات صارمة للنزاهة في عرض النتائج، وتجنب التمييز اللغوي، والمسؤوليات الأخلاقية للباحثين عند النشر. إن تضافر جهود لجان المراجعة المؤسسية مع الالتزام بالمعايير الدولية الموثقة، يخلق بيئة بحثية محكمة، تُحاسب المخطئ، وتحمي المشارك، وترفع من جودة وصلاحية المعرفة المنتجة للتطبيق في المجتمع.

التطبيق العملي على موضوع البحث

تتجسد القيمة الحقيقية لأخلاقيات البحث العلمي عند إسقاطها عملياً على أرض الواقع. وبافتراض أن موضوع دراستي يدور حول "تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على مستويات القلق لدى طلاب الجامعات"، فإن تصميم هذا البحث يتطلب وعياً أخلاقياً حاضراً في كل خطوة. ستبدأ عملية جمع البيانات بعد الحصول على الاعتماد الرسمي من لجنة أخلاقيات البحث بالجامعة (IRB)، حيث سأعتمد على أدوات قياس نفسية مقننة لتجنب أي تحيز في قياس مستوى القلق. وبما أن الفئة المستهدفة هم طلاب جامعيون، فإن أسلوب التواصل معهم يجب أن يتسم بالاحترام وعدم ممارسة أي ضغط أكاديمي، ولذلك سيتم إرسال الاستبانات الإلكترونية عبر القنوات الرسمية بأسلوب دعوة اختيارية.

فيما يتعلق بتحقيق شرط الموافقة المستنيرة، ستحتوي الصفحة الافتتاحية للاستبانة على إقرار واضح يقرأه الطالب، يتضمن اسمي كباحث، والغرض الأكاديمي من الدراسة، والمدة المتوقعة لتعبئة الاستبانة. وسأوضح في هذا الإقرار أن المشاركة تطوعية بشكل كامل، وأن من حق الطالب الانسحاب أو التوقف عن الإجابة في أي لحظة وإغلاق الصفحة دون أن يترتب على ذلك أي تبعات أكاديمية أو شخصية، ولا يمكن للطالب الانتقال للأسئلة إلا بعد الضغط الفعلي على زر "أقر بموافقتي على المشاركة". أما بالنسبة لطرق الحفاظ على السرية، فقد تم تصميم الأداة بحيث لا تتطلب إدخال أي بيانات تعريفية تفقد لهوية المستجيب، مثل الاسم أو البريد الإلكتروني أو الرقم الجامعي، وسيتم حفظ قاعدة البيانات المستخرجة في قرص صلب مشفر لا يمتلك صلاحية الوصول إليه سوى والمشراف الأكاديمي.

وعند تحليل المخاطر المحتملة، يجب الإدراك بأن طرح أسئلة تتعلق بالصحة النفسية ومستويات القلق قد يؤدي إلى استثارة مشاعر سلبية مكبوتة لدى بعض الطلاب المبحوثين. كباحث مسؤول، لا يمكنني تجاهل هذا الأثر النفسي المحتمل، لذا سأقوم بتضمين رسالة ختامية تظهر للمشارك بعد إرسال إجاباته، تحتوي على عبارات شكر وتقدير لوقته، متبوعة ببيانات التواصل المباشر مع مركز الإرشاد النفسي والتوجيه التابع للجامعة، لضمان توفير الدعم المهني المتخصص لأي طالب يشعر بحاجة للمساعدة النفسية نتيجة تفاعله مع فقرات الاستبانة، مما يعكس تحملاً حقيقياً للمسؤولية المجتمعية والأخلاقية تجاه العينة.

الخاتمة

تأسيساً على ما سبق، يتبين أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد إطار نظري أو إجراءات بيروقراطية روتينية، بل هي العصب الحقيقي الذي يمنح العلم قيمته ومصداقيته. لقد سلط هذا التقرير الضوء على الدور المحوري للمبادئ الأخلاقية كالأمانة والسرية، وخطورة الانزلاق في مستنقع الانتحال أو تزوير البيانات، مبرزاً أهمية لجان المراجعة والأدلة المعتمدة كدليل APA في صون حقوق جميع الأطراف. ومن خلال التطبيق العملي على دراسة مستوى القلق لدى الطلاب، اتضح كيف تتحول هذه المبادئ إلى ممارسات يومية تحمي المبحوثين وتضمن استقامة الباحث. إن الالتزام الصارم بهذه الأخلاقيات في كافة الدراسات المستقبلية هو الضامن الوحيد لبناء مسيرة أكاديمية مشرفة، وإنتاج معرفة موثوقة تسهم في تطوير المجتمع ورفيه دون المساس بكرامة الإنسان أو حقوقه.

المراجع :

المراجع باللغة العربية:

العيسوي، عبد الرحمن. (2018). *أصول البحث العلمي وأخلاقياته* (الطبعة الثانية). دار النهضة العربية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. American Psychological Association .(2020) .*Publication manual of the American Psychological Association*7) th ed .(.
<https://doi.org/10.1037/0000165-000>
2. Bryman, A .(2016) .*Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.
3. Creswell, J. W .(2014) .*Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). SAGE Publications.
4. Resnik, D. B .(2015) .*What is ethics in research & why is it important ?* National Institute of Environmental Health Sciences .
<https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>
5. Shamoo, A. E & ,Resnik, D. B .(2015) .*Responsible conduct of research* (3rd ed.). Oxford University Press.